Available c.1

التوزيع : محدود

E/ECWA/AGR/83/1/Rev.1

١٤ آب/اغسطس ١٩٨٣

الاصل : بالعربيـــــة

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

شعبة الزراعة المشتركة بين الاكوا
ومنظمة الاغذية والزراعـــة

قضايا الأمن الغذائـي في المملكة العربية السعوديـــــة

84-0052

المحتويات

	الصفحة
مقدمـــــة	١
ألف ـ مفهوم الأمن الغذائي	١
باء ـ الانتاج المحلي من الغذاء	١
الفصل الاول : امكانيات انتاج الغذاء	٣
ألف ـ الاراضي الزراعية	٣
باء ـ ميـاه الرى	٣
جيم ـ الغلة والانتاج	٣
الفصل الثاني : المستويات الغذائية	٧
ألف ـ المستوى الغذائي الراهن	٧
باء ـ الطلب العالي على الغذاء وتوقعات المستقبل	٨
جيم ـ نسب الاكتفاء الذاتي الراهنة والمستقبلية	١٠
الفصل الثالث : سياسات الأمن الغذائي	١٢
ألف ـ سياسات الانتاج العالية والمقترحة	١٢
باء ـ سياسة المخزون العالية والمقترحة	١٥
الفصل الرابع : استراتيجية الأمن الغذائي	١٨
ألف ـ اعانات عناصـر الانتاج	١٨
باء ـ اعانات الانتـاج	٢٠
جيم ـ السياسة التسعيريـة	٢١
الفصل الخامس : الخلاصـــة	٢٣

لائحة الجداول

الصفحة

جدول رقم ١ : ملخص المساحات المزروعة للموسمين الشتوى والصيفي والكميات المنتجة في المملكة العربية السعودية لسنة ١٩٧٧ / ١٩٧٨م ... ٢

جدول رقم ٢ : متوسط غلة بعض المحاصيل في سنة ١٩٨١ في المملكة العربية السعودية مقارنة بغلتها في مناطق وبلدان اخرى. ٤

جدول رقم ٣ : امكانيات انتاج الحبوب والخضروات حسب الافتراضين الاول والثاني ٥

جدول رقم ٤ : امكانيات انتاج الحبوب والخضروات بافتراض مستويات غلة تساوى متوسط ١٩٨١ للدول المتقدمة ٦

جدول رقم ٥ : تطور المستوى الغذائي في المملكة العربية السعودية للفترة ١٩٦٦–١٩٧٩ ..... ٧

جدول رقم ٦ : المستوى الغذائي في المملكة العربية السعودية مقارنا بمستواه في بعض البلدان الاخرى (متوسط الفترة ١٩٧٧–١٩٧٩) ... ٨

جدول رقم ٧ : توقعات الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية سنة ٢٠٠٠م .. ٩

جدول رقم ٨ : نسب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية في المملكة العربية السعودية لسنة ١٩٧٠–١٩٧١م ١٠

جدول رقم ٩ : نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية المتوقعة لسنة ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥م) في المملكة العربية السعودية ١٠

جدول رقم ١٠ : مقارنة بين الانتاج قبل وبعد الاعانات في المملكة العربية السعودية. ١٩

الملاحـــق

الصفحة

ملحق ١ : المساحة المزروعة والانتاج للموسم الشتوى ١٩٧٧–١٩٧٨م فـــي المملكة العربية السعودية ٢٤

ملحق ٢ : المساحة المزروعة والانتاج للموسم الصيفي ١٩٧٧–١٩٧٨م فـــي المملكة العربية السعودية ٢٥

ملحق ٣ : انتاج ومساحة المحاصيل الدائمة في المملكة العربية السعوديـــة – موسم ١٩٧٧ – ١٩٧٨م ٢٦

ملحق ٤ : المساحات المزروعة في المملكة العربية السعودية لسنين مختارة.... ٢٧

ملحق ٥ : غلـــة بعض المحاصيل في المملكة العربية السعودية لسنين مختارة .. ٢٨

ملحق ٦ : انتاج بعض المحاصيل في المملكة العربية السعودية لسنين مختارة.. ٢٩

ملحق ٧ : الطلب التقديرى على أصناف مختارة من المواد الغذائية ١٣٩٥ – ١٤١٠ هـ (١٩٧٥–١٩٩٠م) ٣٠

مقدمـــــة

ألف- مفهوم الأمن الغذائـــي

السعودية، الدولة الغنية التي يصل الدخل السنوى للفرد فيها الى حوالي ٨٢٠٠ ريال (٢٥٠٠ دولار امريكي) (١)، القادرة على استيراد كل ما تطلبه من أى مكان في العالم والتي تتنافس الدول المنتجة للسلع الغذائية على التصدير اليها، هذه الدولة، هل يهمها موضوع الأمن الغذائي؟ وما مفهوم الامن الغذائي بالنسبة لها؟ هل هو حفظ مخزونات كافية من الحبـــوب والسلع الغذائية الاستراتيجية الاخرى؟ أم انتاج حاجتها من الحبوب وتلك السلع محليا ولو كلف ذلك أضعاف قيمة الاستيراد؟

الامن الغذائي بمفهومه العام المبسط هو توفر السلع الغذائية لجميع المقيمين في بلد ما تحت كل الظروف وفي كل الاوقات. التوصل الى ذلك الوضع يمكن أن يتم اما بانتاج تلك السلع محليا واما باستيرادها بصورة منتظمة وباقامة مخزونات من تلك السلع مستوردة كانت أم محليـــة، كافية لتغطية أى نقص يمكن أن يحصل لاسباب خارجة عن المألوف كالكوارث الطبيعية أو تأخـر اضطرارى للشحن أو حصار اقتصادى أو أية موانع أخرى.

الأمن الغذائي بمفهومه الاوسع هو وجود حالة من التوازن بين قيمة الصادرات الزراعية من الانتاج المحلي وبين قيمة المستوردات من السلع الزراعية مع وجود مخزونات كافية للطوارئ من السلع الغذائية الاستراتيجية وخاصة القمح.

تهدف هذه الدراسة الموجزة الى القاء الضوء على سياسات الامن الغذائي المتبناة من قبل المملكة العربية السعودية وتحليلها وذلك كمحاولة لتقديم اقتراحات تساعد على تقوية وضع الامن الغذائي على الصعيدين القطرى والاقليمي.

باء- الانتاج المحلي من الغـــذاء

نورد فيما يلي وصفا مختصرا للموقف الحالي للانتاج المحلي من الغذاء وذلك في سبيل تحليل الامكانيات المستقبلية.

الجدول رقم (١) المبيّن أدناه والمحسوب من الجداول الملحقة رقم ١ و٢ يعطي صورة ملخصة عن المساحات وكميات المحاصيل المنتجة محليا.

---

(١) متوسط الدخل السنوى للفرد من العمالة من مجموع السكان في عام ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م) حسب أسعار ١٣٩٩ هـ (خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ صفحة ٣٨)

ألف ريال سعودى = ٢٩٧٫٥٥٢ دولار امريكي.

جدول رقم ١ — ملخص المساحات المزروعة للموسمين الشتوي والصيفي والكميات المنتجة في المملكة العربية السعودية لسنة ١٩٧٧/١٩٧٨م

انواع المحاصيل	المساحة المروية دونم	المساحة غير المروية دونم	المساحة الاجمالية دونم	الانتاج طن متري
قمح	٤٧٩٥٩١	١١٩٥٣٢	٥٩٩١٢٣	١١٩٩٢٨
حبوب أخرى	٣٤٤٤٠٠	٣١١٧٤٦٢	٣٤٦١٨٥٣	١٨٢٩٢٠
خضروات	٤٤٥٦٤٥	—	٤٤٥٦٤٥	٥٧٢٠٩٠
فاكهة	٦٩٢٢٥٤		٦٩٢٢٥٤	١٣١١٠٥
اعلاف	٢٢٢٦١٢	١٤٢٨١	٢٣٦٨٩٣	٦٢٠٥٧١
المجموع			٥٤٣٥٧٦٨	

المصدر: محسوبة من نشرة الاحصاءات الجارية لعام ١٩٧٧/١٩٧٨م.
وزارة الزراعة والمياه، ادارة الدراسات الاقتصادية والاحصاء.

الفصل الاول ـ امكانيات انتاج الغذاء

سنبني تقديراتنا لامكانيات انتاج الغذاء على أساس الارقام المعروفة المتوفرة من نتائج المسوحات التي تمت حتى الآن بالنسبة للاراضي الصالحة للزراعة ولكميات المياه المخصصة للرى.

ألف ـ الاراضي الزراعيـــة

تشير تقارير مسوحات التربة الى توفر مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية تقدر بحوالي ٤ر٥ مليون هكتار منها حوالي ٤٠٠ الف هكتار (١) تزرع حاليا و٦٠٠ الف هكتار صالحـــة للزراعة. اما الباقي (٣ مليون هكتار) فيحتاج الى بعض الدراسات التفصيلية لتحديد الطريقة المثلى لاستغلاله. فالارض كعنصر أساسي للزراعة متوفرة وبمساحات واسعة. وهذا يعني أن العنصر المحدد للزراعة في السعودية هو ليس الارض بل الماء.

باء ـ ميـــاه الـــرى

تشير الدلائل التي ثبتت حديثا الى امكان رى مساحة من الاراضي الجديدة التي تبلغ حوالي ربع مليون هكتار وذلك من الموارد المائية المؤكدة ولمدة مائة سنة. دون المساس بحقوق واحتياجات القطاعات الاخرى.

فاذا اضفنا مساحة المحاصيل السنوية الحالية المروية الى المساحة الجديدة التي يمكن ريها واستغلالها بكثافة ١٥٠ في المائة نستطيع القول ان المساحة المروية للمملكة يمكن ان تصل الى حوالي ٥٢٥ الف هكتار. هذا بالاضافة الى مساحة المحاصيل السنوية غير المروية (تسقى من مياه الامطار) التي تبلغ مساحتها حوالي ٣٥٠ الف هكتار.

امكانية التوسع الافقي بالمساحة غير المروية وان كان من الناحية النظرية ممكنا فهو صعب التحقيق من الناحية العملية والاقتصادية. فالمعدلات المنخفضة لهبوط الامطار لا تشجع على التوسع في ذلك الاتجاه.

جيم ـ الغلـــة والانتـــاج

الارقام المتوفرة عن غلة بعض المحاصيل والمبينة في الجدول رقم ٢ يمكن قياس مستواها بالمقارنة مع معدلات غلة نفس المحاصيل على المستويات الاقليمية والعالمية والمستويات في بعض البلدان الاخرى. المقارنة وان كانت مبينة على معطيات مختلفة فهي تساعد في رسم سيناريو امكانيات الانتاج.

---

(١) بعض المراجع تشير الى توفر ٥٢٥ الف هكتار، خطة التنمية الثالثة، ١٩٨٠ـ١٩٨٥.

جدول رقم ٢— متوسط غلة بعض المحاصيل في سنة ١٩٨١ في المملكة العربية السعودية مقارنة بغلتها في مناطق وبلدان أخرى

الغلة بالكغ/ هكتار

	السعودية	العالم	آسيا	الدول المتقدمة	الدول النامية	مصر	العراق	الاردن
القمح	١٨٤٤	١٩٠٧	١٦٤٩	٢١٢٧	١٥٩١	٣٢٤٨	٦١١	٤٥١
الارز	٣٠٠٠	٢٧٢٣	٢٧٧٤	٥٣١٧	٢٦٣٢	٥٠٤٧	٣١٤٦	—
الشعير	١٤٣٨	١٩٧٨	١٢٥١	٢٢٤١	١١٣٠	٢٦٩٢	٧٨٦	٤٦١
الذرة الشامية	١٦٠٨	٣١٢٨	٢١٩٩	٥١٦٢	١٧٩٢	٣٨٨٤	٢٤٠٤	١٩٠١
الدخن	٦٣٨	٦٦٦	٧٠٥	٦٧٤	٦٦٦	٣٧٣٣	٧٣١	٤٦٩
الذرة الرفيعة	٩٦٨	١٣٤٦	٩٨١	٣١٩٥	١٠٥٥	—	٩٩١	١٠٠٠
البطاطا	١٤٩٢٧	١٤٢٩٥	١٠٩٦٩	١٥٨٠٢	٩٨١٩	١٥٢٩٥	١٥١٥٩	٥٢٩٣
ملفوف	٧٦٠٩	٢٢٠٥٣	١٩٩٤٩	٢٥٧٧٢	١٧٥٥١	٢٤٠٦٧	١٢٦٠٤	٦٨٣٣
طماطة	١٠٦٧٤	٢٠٩٥٥	١٨٦٢٧	٢٧٦٥٤	١٥٢٨٣	١٧٢٦٢	١٠٧٦٨	٦٣٧٢
قرعيات	٨٦٩٩	٩٨٣٦	١١٦٣٥	٨٢٩٠	١٠٧٨٠	١٦٠١٨	٨٥٦٢	٣٥٧٩
خيار	٧٣١٣	١٣٠٨٨	١٤١٧٩	١٣٨٤١	١٢١٩٢	١٥٧٣٩	٨١٢٠	٣٠٣٩
باذنجان	١٠١٨٩	١٣٦٢٢	١٢٥٠١	٢٧١٣٧	١١٢٧٢	٢١١٤٦	١٤٥٧٧	٦٩٧٩
بصل جاف	٢٥٧٨٢	١٢٤٣١	١٠١٧٤	١٧٨٥٧	٩٨٣٣	٢٦٥١٧	٦٧١٩	٩٨٨٠
جزر	١٠٠٢٠	٢١٤٥٨	١٨٩٩١	٢٤١٧١	١٦٣٠٠	٢٣٢٢٥	١١٠٣٩	٦٤٦١
بطيخ	١٣٣٤٦	١٣٢٧٨	١٦٥٧٦	١٠٨٨١	١٥١٥٤	٢٤٠٦٥	١٢٥١٧	٥٠٤٩
عنب	١٢٨٩٠	٦٢٩٣	٤٧٥٧	٦٥٣٤	٥٥٠٠	١٢٠٧٨	٧٧٢١	٥٥٠٠

المصدر: الكتاب السنوى للانتاج لسنة ١٩٨١، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة.

يتبيّن من جدول المقارنة المبين أعلاه انه بالامكان رفع الغلة في السعودية لبعض المحاصيل. وان الغلة لبعضها الاخر تزيد على المتوسط العالمي.

فلو أخذنا متوسط غلة العالم كرقم مقبول، نرى انه بالامكان زيادة الغلة بالنسبة للحبوب واكثر الخضروات. ان هذا الافتراض مع عموميته يعطي صورة عن امكانيات زيادة الانتاج.

الافتراض الثاني هو ان تقسيم المساحات على المحاصيل السنوية (التركيب المحصولي) سيحافظ على نسبته الحالية.

وفيما يلي جدولا يبيّن الكميات التي يمكن انتاجها فيما لو تبنينا الافتراضين الاول والثاني.

جدول رقم ٣ـ امكانيات انتاج الحبوب والخضروات حسب الافتراضين الاول والثاني

	مساحة المحاصيل المروية في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨ (هكتار)	نسبة مساحة المحصول من مجمل المساحات المروية	مساحة المحصول المستقبلية من مجمل المساحة المروية المستقبلية البالغة ٥٢٥ ألف هكتار	متوسط الغلة العالمية طن/هكتار	الانتاج المتوقع مستقبلا (طن)
قمح	٤٧٩٥٩	٠ر٣٠٩	١٦٢	١ر٩٠٧	٣٠٨٩٣٤
حبوب أخرى	٣٤١٨٥	٠ر٢٢٠	١١٦	١ر٩٥٨	٢٢٨٢٨٨
خضروات	٤٤٤٠٣	٠ر٢٨٦	١٥٠	١٥ر٦٦٨	٢٣٥٠٢٠٠
اعلاف	٢٨٣٢٨	٠ر١٨٣	٩٦	—	—
محاصيل اخرى	٢٥٥	٠ر٠٠٢	١	—	—
المجموع	١٥٥١٣٠	١٠ر٠٠٠	٥٢٥		

أما اذا تبنينا افتراض ان الغلة ستصل الى مستوى الدول المتقدمة فالصورة ستختلف ويصل الانتاج المحلي الى المستويات المبينة في الجدول رقم ٤. وهنا لا بد من الاشارة الى انه ليس من المستبعد ان تصل الغلة في السعودية في آخر الفترة التي يكون قد تم فيها استصلاح كافة الاراضي المتوفرة لها مياه الرى الى متوسط غلة ١٩٨١ للدول المتقدمة هذا اذا ما تتابعت الجهود المبذولة في القطاع الزراعي.

جدول رقم ٤ـ امكانيات انتاج الحبوب والخضروات بافتراض مستويات غلة تساوى متوسط ١٩٨١ للدول المتقدمة

	مساحة المحاصيل المستقبلية الاروية الف هكتار	متوسط غلة ١٩٨١ للدول المتقدمة كلغ/هكتار	الانتاج المتوقع الف طن
قمح	١٦٢	٢ر١٢٧	٣٤٥
حبوب أخرى	١١٦	٣ر٣١٨	٣٨٥
الخضروات	١٥٠	١٩ر٠٤٥	٢٨٥٧

هذه التقديرات تتناول فقط المساحات المروية ، فاذا اضفنا الانتاج المتوقع من الاراضي البعلية يتوقع ان يصل انتاج القمح الى ٣٤٥ + ١٢٠ = ٤٦٥ الف طن ٠ ومن الحبوب الاخرى ٣٨٥ + ١٨٣ = ٥٦٨ الف طن ، بافتراض ان مساحة القمح في الاراضي البعلية تساوي حوالي ١٢٠ الف هكتار وغلة الهكتار حوالي الطن الواحد ، وان مساحة الاراضي البعلية المزروعة حبوب اخرى تبلغ حوالي ١٨٣ هكتارا والغلة حوالي الطن الواحد في الهكتار ٠

الفصل الثاني — المستويات الغذائيـة

الموقف من الغذاء أى من ناحية توفر المواد الغذائية يمكن تحديده بصورة واضحة بدراستنا للاستهلاك من السلع الغذائية كما ونوعا وللقدرة والكيفية التي تتم فيها تلبية ذلك الاستهلاك ان كان عن طريق الانتاج المحلي أو الاستيراد .

الموقف الغذائي أو الحالة التغذوية المعبر عنها عادة بمعدلات الاستهلاك اليومية من البروتينات والحراريات والدهنيات يكون تحديدها بصورة دقيقة بمسوحات غذائية لقطاعات الاستهلاك المختلفة أو بصورة تقريبية بتحليل الكميات المستهلكة من السلع الغذائية على نطاق البلد ككل .

ألف- المستوى الغذائي الراهـــن

ارتفاعات الدخول وانفتاح السعودية على الاسواق العالمية، ساعد في ادخال تغييرات كبيرة على انماط ومستويات الاستهلاك الغذائي في المملكة. هذه التغييرات أدت الى زيادة الطلب، ازداد الاستيراد من السلع الغذائية المختلفة وانعكست الزيادة في الطلب على المستوى الغذائي فازداد الاستهلاك الفردى من الحراريات والبروتينات وخاصة البروتين الحيواني والدهنيات. وفيما يلي جدول يبيّن تطور المستوى الغذائي في السعودية للفترة ١٩٦٦-١٩٧٩.

جدول رقم ٥- تطور المستوى الغذائي (١) في المملكة العربية السعودية للفترة ١٩٦٦-١٩٧٩

	متوسط ١٩٦٦-١٩٦٨	متوسط ١٩٦٩-١٩٧١	متوسط ١٩٧٤-١٩٧٦	متوسط ١٩٧٧-١٩٧٩
بروتينات (اجمالي)	٥٠ر٥	٥١ر٥	٥٣ر٢	٧٠ر٨
بروتينات (حيواني)	٧ر٨	٩ر٥	١٣ر١	٢٤ر٥
دهنيات	٣٣ر٧	٣٥ر٠	٣٨ر٠	٦٥ر٩
حراريـــات	٢٠٥٣	٢٠٧٤	٢٠١٧	٢٦٦٩

(١) باستثناء الاسماك.

المصدر: كتاب الانتاج السنوى لسنة ١٩٨٠، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة.

ولا بد من الاشارة الى ان المستوى المبيّن في الجدول يمثل المتوسط العام لكل فئات الشعب وبذلك يحجب التفاوت في المستويات الغذائية بين الطبقات المختلفة ذات الدخول المتفاوتة.

ولاعطاء صورة أوضح عن المستوى الغذائي، تم اعداد الجدول رقم ٦ الذى يبيّن متوسط الاستهلاك الغذائي في المملكة مقارنا مع بعض المستويات في بلدان عربية وغربية أخرى.

جدول رقم ٦— المستوى الغذائي في المملكة العربية السعودية مقارنا بمستواه في بعض البلدان الاخرى (متوسط الفترة ١٩٧٧-١٩٧٩) (١)

	السعودية	ليبيا	لبنان	فرنسا	بريطانيا	اليمن ج.ع.ي.
حراريات	٢٦٦٩	٣٣٠٥	٢٦٠٨	٣٤١٢	٣٢٧٥	٢٢٨١
بروتينات (اجمالي)	٧٠٫٨	٨١٫٤	٦٥٫٧	٩٧٫٩	٨٧٫١	٦٨٫٩
بروتينات (حيواني)	٢٤٫٥	٢٥٫٦	١٩٫١	٦٠٫٥	٥٠٫٥	١٣٫٧
دهنيات	٦٥٫٩	١٠٦٫٣	٦٠٫٩	١٤٩٫٧	١٤٦٫١	٣٧٫٢

(١) باستثناء الاسماك.

المصدر: كتاب الانتاج السنوى لسنة ١٩٨٠، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة.

ان معدل المستوى الغذائي، وان كان يظهر عاليا مقارنا ببعض البلدان، ففيه مجالا واسعا للتحسين وخاصة بالنسبة للبروتينات ذات المصدر الحيواني. فهو كما يتبيّن من الجدول رقم (٦) ما زال منخفضا. وهذا يشير ايضا الى ارتفاع مرونة اللحوم بالنسبة للدخولات وان زيادة الطلب المستقبلي على اللحوم ستستمر مرتفعة الى ان يصل الاستهلاك الى مستويات الدول الاخرى ذات الدخل المرتفع.

باء— الطلب الحالي على الغذاء وتوقعات المستقبل

الطلب الحالي على الغذاء يمكن أن يحسب بطريقتين: الاولى هي بعملية جمع بسيطة للكميات المنتجة محليا والكميات المستوردة مطروحا منها الكميات المصدرة، مضافا اليها فرق المخزونات بين السنة الحالية والسنة التي سبقتها. الطريقة الثانية هي بأخذ معدل الاستهلاك اليومي الفردى من مختلف السلع الغذائية المتأتي من مسوحات غذائية ميدانية وضربه بعدد المستهلكين أى السكان المقيمين.

ولقد تبيّن بعد مراجعة مختلف المصادر ان هناك تفاوتا كبيرا بالارقام بين مصدر وآخر لدرجة يصعب فيها التوصل الى رقم نهائي واضح. غير انه ورد في خطة التنمية الثالثة بعض التقديرات للانتاج المحلي وللطلب على اصناف مختارة من المواد الغذائية يمكن ان تساعد في توضيح صورة الطلب.

فلقد قدرت المصادر السعودية الطلب المتوقع على منتجات القمح سنة ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥م) بكمية ٩٦٤ الف طن والطلب على اللحوم والاسماك والبيض بـ ٩٣٤ الف طن ومن الخضروات الطازجة ٩٥٧ الف طن ومن الفواكه الطازجة بـ ١٫٠٣٨ الف طن (١).

واذا اعتمدنا تلك الارقام بدون أخذ اعتبار الزيادة الممكن حصولها في الاستهلاك الفردي نتيجة زيادة الدخل (مرونة السلعة) وخاصة بالنسبة للمنتجات الحيوانية، نتوصل الى التوقعات التالية للطلب في سنة ٢٠٠٠م. (عدد السكان المتوقع لسنة ٢٠٠٠م حسب الافتراض المتوسط يساوى ١٧٨٠٤ الف نسمة ولسنة ١٩٨٥ يساوى ١٠٨٢٣ الف نسمة) (٢).

جدول رقم ٧— توقعات الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية سنة ٢٠٠٠م

منتجات القمح	١٠٦٨	الف طن
اللحوم والاسماك والبيض	٥٧٤	الف طن
منتجات البان	٢١٧	الف طن
خضروات طازجة	١٥٧٤	الف طن
فواكه طازجة	١٧٠٨	الف طن

المصدر: محسوبة على أساس ارقام جدول رقم ٤—٨ خطة التنمية الثالثة.

(١) خطة التنمية الثالثة ١٤٠٠ — ١٥٠٥ هـ (١٩٨٠ — ١٩٨٥)م المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط.

(٢) United Nations, Population Division, Les perspectives d'avenir de la population mondiale, evaluees en 1980.

جيم— نسب الاكتفاء الذاتي الراهنة والمستقبلية

حسب الارقام الرسمية، كانت نسب الاكتفاء الذاتي في سنة ١٣٩٠/١٣٩١ هـ (١٩٧٠—١٩٧١م) على الشكل المبيّن في الجدول رقم (٨) المبين أدناه.

جدول رقم ٨— نسب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية في المملكة العربية السعودية لسنة ١٩٧٠—١٩٧١م

السلع الغذائية	الانتاج المحلي الف طن	الاستهلاك الف طن	نسب الاكتفاء الذاتي (نسبة مئوية)
محمل الحبوب	٣٩٠	٨٨٨	٤٤
القمح ومشتقاته	٧٤ر٢	٣١٣ر٤	٢٤
الفاكهة	٢٣٧ر٤	٢٩٢ر٦	٨٠
الخضروات	٢٢٣ر٤	٦٥٢	٣٤
بيض (مليون بيضة)	٤٩ر٥	١٣٣ر١	٣٧
دواجن	٢ر٥	١١ر١	٢٣
لحوم	٢٩	٤٩	٥٩

المصدر: محسوبة من ارقام خطة التنمية الاولى، المملكة العربية السعودية.

واذا اخذنا تقديرات الانتاج والاستهلاك لسنة ١٩٨٥ نرى انه من المتوقع ان تتحسن نسب الاكتفاء الذاتي بالنسبة للخضروات وتنخفض بالنسبة للقمح واللحوم والفاكهة لتصل في آخر سنة من خطة التنمية الثالثة الى ما هو مبيّن في الجدول رقم ٩.

جدول رقم ٩— نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية المتوقعة لسنة ١٤٠٥ هـ (١٩٨٥م) في المملكة العربية السعودية

السلع	الانتاج المتوقع ألف طن	الاستهلاك المتوقع ألف طن	نسب الاكتفاء الذاتي (نسبة مئوية)
القمح	١٩٩	٥٥١	٢٦
اللحوم	٥١ر٥	١٢٢ر٩	٥٠
الالبان الطازجة	٣٠ر٠	٤٩ر٣	٦١
الخضروات	٧١٩	٩٤٦	٧٦
الفواكه	١٠٤	٤٣٠	٢٤

المصدر: محسوبة من أرقام خطة التنمية الثالثة (الخطة التشغيلية) الزراعة.

أما الصورة بالنسبة لسنة ٢٠٠٠م فيمكن حسابها بالاعتماد على الجدول رقم (٧) بالنسبة لتوقعات الاستهلاك وعلى الجدول رقم (٤) بالنسبة لتوقعات الانتاج وبذلك تكون نسبة الاكتفاء الذاتي المتوقعة من القمح حوالي ٤٤ في المائة وفائض من الخضروات الطازجة اذ تصل نسبة الاكتفاء الذاتي الى ١٨٢ في المائة.

ويظهر ان هذه التوقعات قد غطاها الواقع اذ ان السعودية بفضل المجهود الكبير الذى بذل وخاصة نظام الحوافز استطاعت ان تنتج في سنة ١٩٨٢ كمية عالية من القمح وبالتالي تصل الى نسبة اعلى مما كان متوقعا من الاكتفاء الذاتي .

الفصـــل الثالث ـ سياسات الأمـن الغذائي

ألف ـ سياسات الانتاج الحالية والمقترحـة

ان أية سياسة لزيادة الانتاج تبقى تمنيات اذا لم تكن مبنية على الواقع. عناصر الانتاج، الماء والارض والمناخ والانسان والرأسمال، هي المقرر الاساسي في رسم السياسة الانتاجيـــة. ان محدودية أو عدم توفر أى من هذه العناصر ينعكس على محدودية أو عدم امكانية الانتاج.

حاجة البلد الى سلعة معينة ليس مبررا كافيا لانتاجها محليا. اقتصادية انتاج تلك السلعة مقارنا بامكانيات استيرادها من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية يجب أن يأخـذ بعين الاعتبار عند رسم سياسة الانتاج وتقرير اتجاهات الانتاج المحلي والاستيراد أو التصدير.

يتبين من خطط التنمية الثلاث في المملكة العربية السعودية ان هناك سياسة اقتصادية عامة بعيدة المدى تسعى المملكة لتحقيقها وهي تنطلق من فلسفة ان النفط والمعادن الاخرى التي تعتبر مصدر الغنى الحالي في المملكة هي ثروات قابلة للنضوب وان الاعتماد شبه الكلـي عليها لا يتفق مع بعد النظر وخاصة بالنسبة للمصلحة المستمرة للاجيال القادمة. فاستعمـال الثروة الحالية من المصادر القابلة للنضوب في خلق اقتصاد متنوع يعمل بذور الاستمرار والتقدم هو الاساس في سياسات التنمية. الزراعة هي من أهم تلك الاتجاهات التي تحمل طابـــع الاستمرار. لذا اعطيت الزراعة أهمية كبرى في سياسة التنمية كما يظهر في خطط التنمية الثلاث للمملكة.

فلقد جاء في خطة التنمية الاولى (١٣٩٠ — ١٣٩٥ هـ) (١٩٧٠ — ١٩٧٥) في السياسة الانمائية العامة ما يلي "سيعتمد النمو الاقتصادى في العقود القادمة بصورة رئيسية على ما يحققه انتاج الزيت من زيادة في الايرادات والعملات الاجنبية، وهذا ما تستهدف خطة التنمية تغييره تدريجيا عن طريق تنويع الانتاج والصادرات ومصادر الايرادات الحكومية"(١).

كما ان الخطة تظهر ثلاث خطوط عامة لسياسة التنمية الزراعية يمكن اختصارها كالتالي:

١ـ رفع مستوى الكفاية وزيادة الانتاج والاستغلال السليم للموارد.

٢ـ التحول الى زراعة منتجات ذات قيمة أعلى.

٣ـ زيادة مساحة الاراضي المزروعة وزيادة أعمال الرى.

٤ـ رفع مستوى الاكتفاء الذاتي.

٥ـ التركيز على زيادة انتاج القمح والخضار.

---

(١) خطة التنمية ١٣٩٠ هـ الهيئة المركزية للتخطيط، المملكة العربية السعودية.

ولقد ظهرت استمرارية هذه السياسة الاقتصادية في خطة التنمية الثانية اذ جاء في أهداف الخطة ضرورة تخفيف اعتماد اقتصاد المملكة على صادراتها من الزيت الخام عن طريق توسيع القاعدة الاقتصادية للمملكة وتنويع مصادر الدخل الوطني والتركيز على زيادة الانتاج الزراعي .

وأبرزت خطة التنمية الثالثة السياسة الزراعية بشكل أوضح واكثر تحديدا فوضعت اهدافا رئيسية ثلاثة للتنمية الزراعية هي :

١ــ زيادة دخل الفرد .

٢ــ تحسين رفاهية أهل الريف.

٣ــ التقليل من اعتماد المملكة على الاغذية المستوردة.

ان المتمعن في السياسات الاقتصادية المعلنة في خطط التنمية الثلاث يلاحظ ان الخط الأساسي العام هو العمل على زيادة التنوع في النشاط الاقتصادى وعدم الاعتماد الكلي على قطاع النفط . وهذه السياسة العامة تعتبر أساسا صحيحا بنظر كل فاحص لاقتصاد المملكة.

السياسة الزراعية كما وردت في الخطة الاولى منها ما هو مبادىء عامة لا جدال فيها كرفع مستوى الكفاية وزيادة الانتاج والاستغلال السليم للموارد ومنها ما يحتاج الى تحديدات اكثر وضوحا مثل رفع مستوى الاكتفاء الذاتي والتركيز على زيادة انتاج القمح والخضار.

فرفع مستوى الاكتفاء الذاتي أمر جيد اذ كانت عناصر الانتاج متوفرة بشكل كاف يسمح استعمالها بزيادة انتاج مختلف المحاصيل المحلية. ولكن عندما تكون تلك العناصر محـــــــــدودة فسياســـــــــــة الانتاج يجب أن تكون سياسة انتقائية. اذ لا يمكن ان نرفع مستوى الاكتفاء الذاتي لكل المحاصيل بل يجب التضحية في انتاج بعض المحاصيل لتوفير انتاج محاصيل اخرى يرى انها أهم من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية أو لصعوبة استيرادها بكفاية وذلـــك لطبيعة تكوينها ان كان من ناحية حجمها او قابليتها للفساد السريع. فخفض مستوى الاكتفاء الذاتي لسلعة ما للمساعدة على رفع مستوى الاكتفاء الذاتي لسلعة اخرى هو سياسة اكثر واقعية وأجدى اقتصاديا .

ان تحليلا لعناصر الانتاج الزراعي في المملكة مبنيا على الامكانيات المتسقبلية التي بنيت سابقا وخاصة حجم الاراضي المروية يقودنا حتما الى وجوب تحديد سياسة الانتاج ومستويـــات الاكتفاء الذاتي لمحاصيل محددة.

فلنأخذ على سبيل المثال محصولي القمح والخضار التي جاء في سياسة الخطة التركيز على زيادة انتاجهما . فهل يمكن رفع مستوى الاكتفاء الذاتي لكليهما ؟ فلو نظرنا الى الجدولين ٨ و٩ اللذان يظهران نسب الاكتفاء الذاتي لسنتي ١٩٧٠-١٩٧١ وسنة ١٩٨٥ يتبيّن لنا أن رفع مستوى الاكتفاء الذاتي يمكن ان يتحقق لكلا المحصولين القمح والخضار. ولكن الى أية فترة يمكن ان يستمر هذا الواقع مع الزيادة في الطلب؟ فلو قارنا نسب الاكتفاء المتوقعة لسنة ١٩٨٥ كما جاءت في الجدول رقم ٩ مع نسب الاكتفاء الذاتي المتوقعة لسنة ٢٠٠٠م نرى انها ستنخفض بالنسبة للقمح وسيكون هناك فائضا كبيرا بالنسبة للخضار. ونرى انه من الضروري اللجوء الى الاختيار والتقرير بالنسبة الى أى محصول يجب الاتجاه والتركيز واى نسب من الاكتفاء الذاتي نريد لكل محصول .

ان تقرير تلك النسب هي في أساس السياسة الزراعية التي يجب ان تكون واضحة ومفهومة. وان هذه السياسة وان كان للمقارنة الاقتصادية بين المحاصيل دور أساسي في تقريرها الا انه هناك عناصر اخرى مهمة جدا يجب أخذها بعين الاعتبار. فلا يجوز أن يكون القرار بعدم انتاج القمح في المناطق المروية اذا تبيّن من المقارنة الاقتصادية تفوق الخضروات عليه. فالقمح سلعة غذائية أساسية يجب أن تكون مؤمنة محليا بنسبة معقولة من الطلب.

ومن المعتقد ان تأمين نسبة من الاكتفاء الذاتي تساوى ٥٠ في المائة من استهلاك القمح أمر ضرورى ويقدم نوعا من الطمأنينة للامن الغذائي . والاعتماد على استيراد كامل الكمية المطلوبة من الاسواق العالمية لسلعة استراتيجية كالقمح أمر غير مستحب ويعرض أمن البلد الغذائي لمخاطر. وهنا تجدر الاشارة الى سهولة استعمال هذه السلعة كسلاح ضغط اقتصادى لكون تصديرها يكاد يكون محصورا ببضعة دول كبيرة.

ان انتاج ٥٠ في المائة من الطلب على القمح والمحافظة على هذا المعدل يعني ان المساحة المخصصة للقمح يجب أن تزداد من سنة الى أخرى ليواكب الانتاج الزيادة المتوقعة على الطلب. ومن البديهي القول ان التركيز على زيادة الغلة يجب أن يأخذ الاولوية لتبقى مع الوقت مساحات من الاراضي لانتاج السلع الغذائية الاخرى.

وهنا يأتي دور القرار الثاني المتعلق بانتاج السلع الغذائية الاخرى. فالمنافسة ستشتد على الاراضي المروية بين ثلاث اتجاهات، انتاج الخضار وانتاج الاعلاف وانتاج الفاكهة.

ان تبني سياسة محددة بالنسبة للاختيار أمر يحتاج الى دراسة اقتصادية لكلفة انتاج مختلف انواع الخضار ذات الاستهلاك المحلي وامكانية وكلفة استيرادها وكذلك بالنسبة للفاكهة والاعلاف. ولكن هناك حقيقة معروفة وهي ان استيراد الخضار لكونها سلعة قابلة للتلف بسرعة هو امر اكثر

صعوبة وكلفة من استيراد الفاكهـــــة. لذا يعتقد بأن انتاج الخضار يجب ان ينال تشجيعا اكبر من الفاكهة هذا في حال وجود تنافس على المساحة المروية بين الخضار والفاكهة المطلوبة للاستهلاك المحلي.

الانتاج الحيواني هو نوع من الصناعة الزراعية تحتاج الى الوفرة في عناصر انتاج الاعلاف وامكانية تصنيعـــها. وبالنسبة للسعودية يمكن أن تشجع الثروة الحيوانية ولكن الى المستـــوى الذى لا تصبح فيه منافسة لانتاج القمح والخضار. أى أن يتم انتاجها حسب قدرة المراعـــي الطبيعية ومخلفات المحاصيل الاخرى.

وتشير صعوبة التوسع في الانتاج الحيواني في السعودية أهمية التكامل الزراعي العربي وأهمية مشاريع الاستثمار العربية المشتركة. فالسودان يمكن أن يكون خير مصدر للمنتوجات الحيوانيـــة للسعودية وان انشاء مزارع مشتركة برأسمال سعودى أمر مفيد للبلدين بدون شك من الناحيـــة الاقتصادية ويشكل ضمانا للامن الغذائي.

باختصار فان السياسة الزراعية المقترحة هي في ضمان استمرارية تأمين نسبة ٥٠ في المائة من الاكتفاء الذاتي من القمح واعطاء الافضلية لانتاج الخضار في المساحات الباقية والاعتماد على استثمار مشاريع انتاج حيواني في السودان.

باء— سياسة المخزون الحاليـــة والمقترحـــة

١— السياسة الحاليـــة

ان للمملكة سياسة واضحة بالنسبة لمخزونات القمح. ففي سنة ١٣٩٢ هـ (١٩٧٠) صدر المرسوم الملكي القاضي بانشاء المؤسسة العامة لصوامع الغلال التي أوكلت اليها مهمة ايجـــاد مخزون احتياطي مناسب لمواجهة الظروف الطارئة. ولقد قامت المؤسسة بمجهودات كبيرة لتحقيق ذلك الهدف والاهداف الاخرى المسؤولة عنها.

ولقد حددت خطة التنمية الثالثة حجم المخزون الاستراتيجي لمواجهة الظروف الطارئة بما لا يقل عن حجم الاستهلاك لمدة ستة أشهر. ولتحقيق ذلك الهدف قامت المؤسسة العامـــة بزيادة السعة التخزينية لصوامع الغلال لتتناسب مع سياسة المملكة التخزينية. كما قامت بزيادة الطاقات الانتاجية لمطاحن الدقيق للوصول الى تحقيق الاكتفاء الذاتي للمملكة من الدقيق وبذلك يصار الى الاستغناء عن استيراد الدقيق وحصره فقط في القمح. ومن المؤمل أن تبلغ سعـــة

الصوامع اللازمة لتخزين الغلال الى ٥٣٥ الف طن في نهاية سنة ١٩٨٢ م، والطاقة الاستيعابية من صوامع ومخازن ستكون موزعة على الشكل التالي :

الرياض	١٦٠ الف طن
الدمام	٨٠ الف طن
جدة	١٢٠ الف طن
القصيم	١٣٥ الف طن
خميس مسيط	٤٠ الف طن
المجموع	٥٣٥ الف طن

ان هذه الطاقة الاستيعابية كافية لحفظ المخزون المقبول لسنة ١٩٨٢ والذى يساوى تقريبا ٤٨٥ الف طن اذ ان حجم الاستهلاك المتوقع هو بحدود ٩٧٠ الف طن (١).

٢- السياسة المقترحة

ان ضمان الامن الغذائي يتطلب نوعان من المخزون، الاول لتلبية الاحتياجات العادية للسوق وخاصة المطاحن العاملة في المملكة وهو ما يسمى عادة بالمخزون الاحتياطي التشغيلي والعناصر المحددة له هي الكمية المستوردة سنويا والمدة التي تقتضيها عملية الشحن من البلد المصدر وتفريغه في البلد المستورد . وبما ان عمليات الشحن والتفريغ في السعودية تتراوح من شهرين الى ثلاثة اشهر، ولو أخذنا ثلاثة اشهر كحد أقصى، تكون الكمية اللازمة للمخزون الاحتياطي التشغيلي تساوى ربع الكمية المستوردة أى حوالي ٢١٥ الف طن على أساس أن الكمية المنتظر استيرادها سنويا تبلغ ٨٥٠ الف طن. هذا مع الاشارة الى أن الكمية المستوردة تتأثر بحجم الانتاج المحلي .

أما النوع الثاني من المخزون فهو ذلك المتعلق مباشرة بالأمن الغذائي وهو يسمى عادة بمخزون الطوارئ أو احتياطي الامن الغذائي وهو مخزون يحفظ زيادة عن متطلبات السوق العادية ويستخدم في حالات الطوارئ القصوى الناتج عن كوارث طبيعية غير متوقعة وليس لاستكمال النقص في نظام التموين الغذائي العادى، وهو يتكون من شقين، الاول يتعلق بتذبذب الانتاج المحلي المتأثر بالتقلبات الطبيعية وخاصة كميات الامطار وتوقيت وتوزيع هطولها، والثاني متعلق بالحالات

---

(١) حسبت على أساس ان معدل الاستهلاك من القمح هو ١٠٠ كلغ /للفرد في السنة وهذا الرقم مأخوذ من دراسة مقدمة من شركة استشارية الى المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق . وبرأينا يعتبر هذا الرقم منخفضا .

الناتجة عن الحظر أو الحصار الاقتصادى الذى يمكن ان يفرض على البلد المستورد أو على البلد المصدر، أو انقطاع طرق المواصلات وخاصة البحرية التي يمكن ان تحصل نتيجة للحروب الاقليمية أو العالمية. ان حجم احتياطي الطوارئ هذا، يقدر من بلد لآخر حسب معطيات مختلفة تأخذ بعين الاعتبار وضع البلد الخاص وامكانية تعرضه لتقلبات طبيعية أو غيرها تؤثر على توفر القمح في ذلك البلد. فالبلاد المنتجة للقمح تأخذ بعين الاعتبار تذبذب المحصول نتيجة للاحوال الطبيعية ومخاطر الجفاف. أما البلاد المستوردة للقمح فتحديدها لحجم مخزون الطوارئ يعتمد على تقديرات اخرى متصلة بأوضاع البلد الاقتصادية والداخلية والخارجية وعلاقاتها مع الدول وانعكاسات تلك العلاقات على استمرارية امكانيات الاستيراد.

ويتبيّن من مختلف التقارير والخطط أن المملكة العربية السعودية قررت أن يكون حجم المخزون الاحتياطي بشقيه التشغيلي والطوارئ بحجم ستة اشهر من الاستهلاك أى حوالي ٤٨٥ ألف طن. فلو طرحنا من هذه الكمية المخزون التشغيلي الموصى به والبالغ حوالي ٢١٥ الف طن كما ورد سابقا، يصبح حجم مخزون الطوارئ المقرر حوالي ٢٦٠ الف طن.

ان حجم هذا المخزون عال جدا ومكلف اذا ما نظرنا اليه من ناحية الحاجة لمواجهة تذبذب الانتاج المحلي اذ ان الكمية المنتجة على الامطار تتجاوز ٢٠٠ الف طن في اقصى الاحوال. وبافتراض ان تقلبات الانتاج المحلي وخاصة في المناطق المروية بمياه الامطار تصل الى نقص يساوى ١٠ في المائة من الانتاج، تكون الكمية التي يجب تدارك نقصانها عند الحصاد بحدود ٢٠ الف طن. ومن الواضح ان مثل هذه الكمية يمكن سدها مؤقتا من الاحتياط التشغيلي اذ ان وجود الاحتياط التشغيلي يتيح لمؤسسة الغلال ومطاحن الدقيق الوقت الكافي لاستيراد الكمية الناقصة قبل استنزاف المخزون الوقائي التشغيلي. ويتبين مما ورد أنه يكفي ان يكون حجم المخزون الوقائي التشغيلي ومخزون الطوارئ بحدود ٢٣٥ الف طن. (المخزون التشغيلي ٢١٥ الف طن ومخزون الطوارئ ٢٠ الف طن).

أما اذا نظرنا لمخزون الطوارئ كمخزون استراتيجي فان تقرير حجم المخزون من القمح يصبح أمرا صعبا يعود تقريره لتقديرات سياسية دقيقة ومتشعبة كنوع الاخطار المسببة لانقطاع الاستيراد والمدة التي يمكن ان يستمر فيها الانقطاع والدول التي يمكن ان تقاطع وحجم استيرادات القمح منها ولكن هناك حقيقة يجب ان تكون واضحة وهي ان الدول غير المنتجة للقمح أو القليلة الانتاج من تلك السلعة كالسعودية والتي تعتمد بشكل رئيسي على الاستيراد، لا يمكن ان تضمن أمنها الغذائي في الحالات القصوى لانقطاع الاستيراد لمدة طويلة الا على أساس اقليمي أو قومي. اذ أن المخزون مهما كبر لن يكون كافيا مع استمرار انقطاع الاستيراد من تغطية الاستهلاك. ولذا فان وجود اتفاقية قومية للاقطار العربية تنظم استخدام المخزونات القطرية الاستراتيجية وتعتبرها مخزون قومي استراتيجي، في حالة تعرض أية دولة لانقطاع استيراداتها من القمح بسبب حالة الحرب أو الحصار أو الخطر، يمكن ان يكون الحل. ان مثل هذه الاتفاقية تخفف من تكاليف تكوين المخزونات القطرية الكبيرة. كما أن التعاون والتنسيق في انتاج القمح على الصعيد القومي يمكن ان يحل مشكلة الانقطاع في استيراد القمح لمدة طويلة بأن يصار الى التحول في التركيب المحصولي للاقطار العربية الزراعية لزيادة انتاج القمح ومواجهة الطلب عليه.

الفصل الرابـــع ـ استراتيجية الأمن الغذائي

تعمل المملكة على تقوية الامن الغذائي بمفهومه الواسع أى بمعنى زيادة انتاج السلـع الغذائية في المملكة أو الاستفادة القصوى من عناصر الانتاج المتوفرة للمملكة. وفي سبيـل تحقيق ذلك تقوم الاجهزة المختصة المختلفة بنشاطاتها ضمن استراتيجيات محددة.

سنتناول في هذا الفصل تلك النشاطات والوسائل المستعملة للوصول الى الاهداف ومدى نجاحها.

ألف ـ اعانات عناصـر الانتـــاج

حوافز الانتاج المادية المقدمة من الدولة الى المزارعين في السعودية تعتبر من أعلـى الحوافز المعطاة للمزارعين في العالم. وهناك هدفان من تقديم تلك الحوافز، الاول مباشر وهو زيادة الانتاج الزراعي بشكل عام والتركيز على انتاج بعض السلع المعينة والثاني وهو غير مباشر والمراد منه رفع مستوى المزارعين الاقتصادى والاجتماعي واعطائهم الفرصة للاستفـــادة والمشاركة في النشاط الاقتصادى للمملكة أو بعبارة أخرى توزيع الثروة المتوفرة للسعودية مـــن عائدات النفط توزيعا يطال أكبر عدد من المواطنين.

فالاعانات في عناصر الانتاج كما هي مبينة في خطة التنمية الثانية هي كالآتي :

٤٥ ٪	من ثمن الآلات الزراعية
٥٠ ٪	من ثمن الاسمدة
٥٠ ٪	من ثمن الاعلاف المركزة
٣٠ ٪	من كلفة انشاء مزارع الدواجن
٣٠ ٪	من كلفة انشاء مزارع الالبان
١٠٠ ٪	من كلفة نقل ٢٠٠ أو اكثر من الابقار الحلوب

هذه الاعانات وحجمها يثير عدة اسئلة. أولها مدى تجاوب المزارعين مع تلك الاعانات ومدى تأثيرها على زيادة الانتاج الزراعي.

فلو قارنا حجم الانتاج حسب معدل ١٣٩١ ـ ١٣٩٣ هـ وهي فترة ما قبل الاعانات مـــع انتاج سنة ١٣٩٩ ـ ١٤٠٠ هـ أى بعد حوالي ستة سنوات من بدء العمل بالاعانات تظهـــر النتائج التالية :

جدول رقم ١٠ — مقارنة بين الانتاج قبل وبعد الاعانات في المملكة العربية السعودية

السلعة	انتاج ١٣٩٠ — ١٣٩٣هـ (الف طن)	انتاج ١٣٩٩ — ١٤٠٠ هـ (الف طن)
القمح	٧٤	١٢٠
حبوب أخرى	٣١٦	١٨٣
خضروات (باستثناء البطاطس)	١٧٦	٤٢٧
برسيم	١٨٠	٦٢٠

المصدر: مأخوذة من الجدول رقم ٤ — ٧ خطة التنمية الثانية — وزارة التخطيط بالنسبة لمعدل ١٣٩١—١٣٩٣ هـ ومن نشرة الاحصاءات الجارية، وزارة الزراعة ادارة الدراسات الاقتصادية والاحصاء بالنسبة لسنة ١٣٩٩ — ١٤٠٠ هـ.

وتشير تلك النتائج الى أن انتاج مجمل الحبوب نقص من ٣٩٠ الف طن الى ٣٠٣ الف طن. هذا مع تسجيل زيادة في انتاج القمح اذ ارتفع من ٧٤ الف طن الى ١٢٠ الف طن. اما انتاج الخضراوات فقد ازداد زيادة كبيرة وكذلك بالنسبة للاعلاف.

واذا نظرنا الى المساحات المزروعة في سنة ١٣٩٠ — ١٣٩١ هـ أى قبل البدء بالاعانات وتلك المزروعة في سنة ١٣٩٩ — ١٤٠٠ هـ، نرى انها زادت بشكل واضح. فالمساحة المروية اصبحت ١٤٩ الف هكتار بدلا من ٧٨ الف هكتار ونقصت المساحة الديمية من ٤٠٤ الاف هكتار الى حوالي ٣٢٤ الف هكتار، بينما زادت مساحة البساتين الدائمة من ٤٤ الف هكتار الى ٦٩ الف هكتار.

وتدل هذه الارقام بوضوح الى ان الاعانات المقدمة، بالاضافة الى النشاطات الاخرى، وخاصة تلك المتعلقة بالالات الزراعية (جرارات، مضخات، مرشات) ساعدت في زيادة الرقعة الزراعية المروية، وان التوسع كان نحو الخضار والاعلاف بالدرجة الاولى. ونحو القمح في الدرجة الثانية، مع الابتعاد عن الحبوب الاخرى. والتوجه نحو الخضار والاعلاف يمكن تفسيره بالمردود العالي لتلك المحاصيل. أما بالنسبة للقمح، فمن الواضح ان السعر التشجيعي الذى حددته الدولة هو أعلى بكثير من اسعار بقية الحبوب. ان هذا السعر شجع المزارعين على انتاجه.

السؤال الثاني الذى يمكن ان يطرح هو مدى النجاح في تحقيق هدف رفع مستوى المزارعين الاقتصادى وشمولية توزيع الثروة على المزارعين.

التخوّف كبير في أن يكون نصيب الاسد من تلك الاعانات قد ذهب الى كبار الملاكين وخاصة الجدد الذين يتقنون طرق الوصول الى تلك الاعانات والاستفادة من التشريعات المتعلقة بها وذلك لعدم تهيؤ المزارع الصغير على استيعاب الآليات والمعدات الحديثة وحتى على دفع ٥٠ في المائة من ثمنها. وكذلك الحال بالنسبة للاعانات المتعلقة بانتاج الدواجن ومزارع الألبان، فليس واردا أن يستطيع المزارع الصغير انشاء مزرعة ألبان أو الاستفادة من نقل ٢٠٠ أو أكثر من الابقار الحلوب على حساب الدولة. ان هذا النوع من الاعانات يمكن ان يخدم هدف تشجيع زيادة الانتاج بشكل عام ولكن لا يخدم كثيرا عملية توزيع الثروة ورفع مستوى المزارع الصغير الذى هو بحاجة الى المساعدة.

باء- اعانات الانتاج

النوع الثاني من الاعانات هو المتعلق باعطاء اعانة للمنتجين لتشجيعهم على الاستمرار بالزراعة وهي تتلخص على الشكل التالي:

أرز	٠ر٣٠ من الريال للكيلو
ذرة صفراء	٠ر٢٥ من الريال للكيلو
دخن/شعير	٠ر١٥ من الريال للكيلو
تمور	٠ر٢٥ من الريال للكيلو

زراعة أشجار النخيل ٥٠ ريال/النخلة

أما بالنسبة للقمح فالاعانة سخية جدا وهي تتمثل بشراء محصول القمح بسعر يساوى ٥ر٣ ريال للكيلو أى ما يساوى خمسة أضعاف سعر القمح المستورد.

ولقد ظهرت نتيجة هذه الاستراتيجية بالاتجاه نحو انتاج القمح في المناطق المروية وحصر انتاج الحبوب الاخرى في المناطق الديمية.

وعند النظر الى هذا التفاوت الكبير في الاعانة بين القمح والحبوب الاخرى، يبرز السؤال ثانية عن مدى مساهمة هذه الاعانات في عدالة توزيع الثروة. فمنتجي الحبوب الاخرى هم عادة الافقر ولكونهم مضطرين للاعتماد على مياه الامطار فهم اكثرهم تعرضا لتقلبات الانتاج وأحوجهم الى التأمين الغذائي وضمان مردود شبه ثابت يشدهم الى مناطقهم. ان الاعانة بالنسبة للقمح هي اعانة اغراء للاتجاه نحو ذلك المحصول بدلا من الخضار والاعلاف لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في المملكة ولكن الاعانة بالنسبة لمنتجي الحبوب الاخرى تعني اكثر من ذلك. تعني

استمرارهم كمزارعين في مناطق تواجدهم وعدم نزوحهم الى المدن. ويجب ان يكون للاعانات دور كبير في تشجيع المزارعين على اتباع الاساليب الحديثة للزراعة المخفضة لتكاليف الانتاج والتي تزيد في الغلة. فتقرير الاعانة على أساس الكمية المنتجة فقط يمكن ان يؤدى الى زيادة الرقعة الزراعية وزيادة الكميات الاجمالية المنتجة ولكن بتكاليف عالية بالنسبة للوحدة المنتجة. ان تقرير الاعانة يجب ان يقرر على أسس متعلقة باسلوب الانتاج ومدى تقيد المزارعين بالارشادات وخاصة بالنسبة لاستعمالات المياه، العنصر الاهم في اقتصاد المملكة الزراعي والذى كثيرا ما يهمل حسابه عند دراسة كلفة الانتاج.

جيم— السياسة التسعيرية

تعتبر السياسة التسعيرية للانتاج الزراعي وعناصر الانتاج من أكثر الوسائل تأثيرا في دفع المنتجين نحو زيادة انتاجهم وفي توجيههم الى زراعات معينة ترى الدولة أهمية انتاجها. وللمملكة سياسة واضحة ثابتة تقضي بعدم التدخل مباشرة في حركة السوق التجارية ان كان بالنسبة للسلع المستوردة او المنتجة محليا. وتفضل أن يكون تدخلها بصورة غير مباشرة عن طريق الاعانات التي ذكرت سابقا. ولكن هذه الحرية المطلقة للتعامل مع السوق التي اعطيت للقطاع الخاص لم تمنع الدولة من التدخل بصورة مباشرة بما يتعلق بالمنتوجات الزراعية والتأثير على مجريات الامور وذلك بدخولها كطرف في عمليات الاستيراد ومشترى وبيع عناصر الانتاج والانتاج.

فبالنسبة للقمح والدقيق يبرز تدخل الدولة من خلال المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق كعنصر مقرر للاسعار بالنسبة للمنتج وللمستهلك. فالمؤسسة تشترى القمح المنتج محليا من المزارعين بسعر تشجيعي يساوى ٣٫٥ ريال للكيلو الواحد وهو سعر مرتفع جدا، اذا ما قيس بكلفة الاستيراد. كما أن المؤسسة تبيع الدقيق بسعر منخفض للمستهلكين يبلغ تقريبا خمس تكلفة انتاجه.

ان سياسة دعم أسعار القمح والدقيق تبقى سياسة سليمة ما دامت الدولة قادرة على هذا الدعم. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو الى متى سيستمر ذلك الدعم وكيف ستكون مستوياته في المستقبل ومدى تأثير توقفه أو التخفيف من مستواه على أمن البلد الغذائي وخاصة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين أصحاب الدخول المنخفضة.

منتجي القمح سيستمرون بانتاجه ما دامت الاعانات المختلفة تجعله مجزيا اقتصاديا مقارنا بمردود المحاصيل الاخرى. ويظهر ان سعر الشراء المرتفع الحالي استطاع ان يجذب بعض المزارعين اليه ولكن ليس بالنسبة الكبيرة المتوقعة. وهذا يشير الى أن بعض أنواع الخضار ما زالت أربح للمزارع من القمح وان أى تخفيض في سعر الشراء الحالي سيؤدى حتما الى توجه المزارعين الى زراعات أخرى.

لذلك فان تحديد سعر شراء القمح يجب أن يقترن باجراءات تساعد على تخفيض كلفة انتاجه وزيادة غلته. ان هذه الاجراءات هي أجدى على المدى البعيد من الاسعار المرتفعة لشرائه. ولكن تخفيض كلفة الانتاج وزيادة الغلة عملية طويلة مرتبطة برفع مستوى المزارع وبنجاح الابحاث وغيرها من الامور التي لا يمكن التوصل اليها بفترة قصيرة.

لذا فان سياسة دعم أسعار القمح المنتج محليا يجب أن تستمر على أن تحدد الاسعار قبل موعد الزراعة في كل عام بناء على دراسة اقتصادية لتكاليف انتاجه مقارنا مع المحاصيل المنافسة.

ان التوصل الى انتاج ٥٠ في المائة من استهلاك المملكة من القمح امر ليس بالسهل وان أى خلل في تطبيق سياسة التسعير يمكن ان يؤدى الى تناقص في الانتاج بدلا من ازدياده.

وأخيرا لا بد من الاشارة الى أن سعر الشراء المرتفع للقمح المنتج محليا يشجع المنتج على تسليم كل انتاجه الى المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق وبالتالي يؤدى الى عدم احتفاظه بأى مخزون لاستعماله الخاص وبالتالي الى اعتماده الكامل على السوق في تلبية حاجاته من القمح والدقيق. ان تفريغ المناطق من المخزونات الخاصة من القمح يرتب على الدولة المسؤولية الكاملة باحتفاظ المخزونات التشغيلية ومخزونات الطوارئ للأمن الغذائي.

الفصل الخامس — الخلاصة

— ان في المملكة العربية السعودية امكانيات لزيادة انتاج السلع الغذائية هذا اذا ما احسن استغلال المصادر الزراعية المتوفرة وخاصة المياه.

— الانتاج الزراعي يجب ان يركز على القمح والخضار. وما يفيض عن ذلك يعود للفاكهة والاعلاف.

— سياسة الوصول الى الاكتفاء الذاتي من القمح سياسة مكلفة جدا. ان التوصل لانتاج نصف حاجة البلد من القمح سيكون انجازا ممتازا ومن الافضل التركيز على ذلك المستوى.

— مخزون طوارئ استراتيجي من القمح مساو لكمية الاستيرادات لمدة سنة، يعتبر مخزونا استراتيجيا مثاليا.

— التنسيق والتعاون بين الاقطار العربية بالنسبة للمخزون الاستراتيجي مسألة حيوية ضرورية ومفيدة لكل قطر من تلك الاقطار.

— مسألة الأمن الغذائي صعب حلها على الصعيد القطري وخاصة بالنسبة للاقطار ذات الامكانيات الزراعية الضعيفة. لذا فان الاتجاه نحو الأمن الغذائي القومي أو الاقليمي أضمن في المجال الطويل الأمد.

ملحق ١ — المساحة المزروعة والانتاج للموسم الشتوى ١٩٧٧—١٩٧٨م في المملكة العربية السعودية

	المساحة المروية (دونم)	المساحة الغير مروية (دونم)	المساحة الاجمالية (دونم)	الانتاج (طن)
القمح	٤٧٩٥٩١	١١٩٥٣٢	٥٩٩١٢٣	١١٩٩٢٨
الدخن	٨٩٦	٢٣٩٢١٦	٢٤٠١١٢	٦٤٢٥
الذرة الرفيعة	٣٤٦٣٧	١٧٨٦٠٤٤	١٨٢٠٦٨١	٥٨٨٨٤
الذرة الشامية	٩١٨	٢٥٩٥	٣٥١٣	٣٤٢
الشعير	٧٦٥٥٩	٣٦٥٦	٨٠٢١٥	١٤٨٤٥
السمسم	٦٨٧	٣٤٢٤	٤١١١	٥٠٧
الطماطم	٨٢٩٤٩	—	٨٢٩٤٩	١٠٠٢٣٢
الكوسا	١٥٥٣٧	—	١٥٥٣٧	١٢٥٥٢
الباذنجان	١١٣٩٧	—	١١٣٩٧	١٣٨٣٤
الباميا	٦٣٦٣	—	٦٣٦٣	٦٢١٨
الجزر	٣٩٠٥	—	٣٩٠٥	٣٩٢٣
الكرنب	١٤٠٤	—	١٤٠٤	١١٩٦
البصل الجاف	٣٦٥٥٩	—	٣٦٥٥٩	٩٥٠٣٢
الخيار	١٠٢٧٣	—	١٠٢٧٣	٧٣٣١
البطاطس	٤١٠٠	—	٤١٠٠	٤٦٢٥
الخضروات الاخرى	٢٦١١٠	—	٢٦١١٠	٥٢٠٠٠

المصدر: نشرة الاحصاءات الزراعية لعام ١٩٧٧/١٩٧٨م، وزارة الزراعة والمياه، ادارة الدراسات الاقتصادية والاحصاء.

ملحق ٢— المساحة المزروعة والانتاج للموسم الصيفي
١٩٧٧—١٩٧٨م في المملكة العربية السعودية

	المساحة المروية (د ونم)	المساحة غير المروية (د ونم)	المساحة الاجمالية (د ونم)	الانتاج (طن)
الدخن	٢٦٥٣٢	٦٨٨٦٧	٩٥٣٩٩	٦٥٥٣
الذرة الرفيعة	١٩٦٢٤٤	١٠٠٧٧٤٩	١٢٠٣٩٩٣	٩٣١٨٠
الذرة الشامية	٤٤٧٦	١٣٠	٤٦٠٦	٩٧٧
السمسم	١٨٦٤	٥٧٧٢	٧٦٣٦	٨٢٢
الارز	١٥٨٧	—	١٥٨٧	٣٨٥
الطماطم	٧٣٠٢٨	—	٧٣٠٢٨	٦٦٢٩٣
الشمام	٩٣٤٦	—	٩٣٤٦	١٦٣٨٨
البطيخ	١٠٤٩٤٢	—	١٠٤٩٤٢	١٤٠٠٩١
الباذنجان	١٠٦٣٤	—	١٠٦٣٤	٧٤٣٧
الكوسا	١٧٠٨٩	—	١٧٠٨٩	١٠٠٣٤
القرع العسلي	٥٨٩٩	—	٥٨٩٩	١٠٥٨٠
البرسيم	١٦٤٣٩٥	—	١٦٤٣٩٥	٦٠٤٥٧١
الخضروات الاخرى	٢٤٤٩٥	—	٢٤٤٩٥	٢٧٩٢٤
الاعلاف الاخرى	٥٨٢١٧	١٤٢٨١	٧٢٤٩٨	

المصدر: نشرة الاحصاءات الجارية لعام ١٩٧٧—١٩٧٨م، وزارة الزراعة والمياه، ادارة الدراسات الاقتصادية والاحصاء.

ملحق ٣- انتاج ومساحة المحاصيل الدائمة في المملكة العربية السعودية - موسم ١٩٧٧ - ١٩٧٨م

	الانتاج (طن)	اشجار مجمعة		اجمالي الاشجار (شجرة)	المساحة (دونم)
		غير مثمرة	مثمرة		
النخيل	٤١١٣٨٨	٣١٦٣٧٠٠	٧٩٧٦٣٨٦	١١١٤٠٠٨٦	٥٨٣٦٨٩
الموالح	٢٨٨٦٧	١٠٤٩٠٩	٨١١٤٧٦	٩١٦٣٨٥	٣٨٦٠٦
العنب	٥٥٨٧٧	٣١٥١٨٠	١٥٠٨٣٥٦	١٨٢٣٥٣٦	٤٣٧٨٦
محاصيل دائمة أخرى	-	-	-	-	٢٦١٧٣

المصدر: نشرة الاحصاءات الجارية لعام ١٩٧٧/١٩٧٨م وزارة الزراعة والمياه، ادارة الدراسات الاقتصادية والاحصاء.

ملحق ٤— المساحات المزروعة في المملكة العربية السعودية لسنين مختارة

(الف هكتار)

	٧١-١٩٦٩	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
جملة الحبوب	٣١٧	٤٢٤	٤٢٤	٤٢٤
قمح	٥٧	٨٥	٨٥	٨٥
أرز	١	١	١	١
شعير	١٤	١٠	١٠	١٠
ذرة شامية	١	٣	٣	٣
دخن	١١٠	٣٥	٣٥	٣٥
ذرة رفيعة	١٣٥	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠
جملة البقوليات	٢	٤	٤	٤
سمسم	٣	١	١	١
جملة الخضروات	٦٩٢	٥١٨	٥٢٣	٥٢٧
طماطم	٨	١٦	١٦	١٦
قرعيات	٢	٤	٤	٤
خيار	—	١	١	١
باذنجان	١	٢	٢	٢
بصل يابس	٢	٤	٤	—
بطيخ	١٥	١١	١١	١١
شمام	—	١	١	١
عنب	١	٤	٤	٥
موز	٣	٤	٤	٤

المصدر: كتاب الانتاج السنوى ١٩٨١، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة.

ملحق ٥- غلة بعض المحاصيل في المملكة العربية السعودية لسنين مختارة

(كلغ/هكتار)

	٧١-١٩٦٩	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
جملة الحبوب	١٣٥٢	٦٦٨	٦٧٣	٦٧٣
قمح	١٧٧٥	١٧٦٥	١٧٦٥	١٧٦٥
أرز	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
شعير	٩٠٦	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
ذرة شامية	٥٠٧٠	١٦٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠
دخن	١١٣٦	٢٨٦	٣٤٣	٣٤٣
ذرة رفيعة	١٣٦٧	٣٤٥	٣٤٥	٣٤٥
جذور ودرنيات (جملة)	٨٥٢٧	١١٧٥٠	١١٧٥٠	١١٧٥٠
بطاطس	٨٥٢٧	١١٧٥٠	١١٧٥٠	١١٧٥٠
جملة البقوليات	١٥٦٣	١٨٣٨	١٨٦٨	١٨٩٧
سمسم	٦٢٢	١١٢٥	١١٢٥	١١٦٧
ملفوف	٤٣٣٣	٨٥٧١	٨٥٧١	٨٥٧١
طماطم	١١٠٧٥	١٠٤٣٨	١٠٦٢٥	١٠٦٢٥
قرعيات	٦٨٥٠	٨٧١٨	٨٧١٨	٨٨٢١
خيار	-	٧٤٠٠	٧٤٠٠	٧٤٠٠
باذنجان	٢١٢٦٣	٩٦٨٢	٩٧٧٣	٨٩٥٨
بصل أخضر	٨٠٦٠	٢٥٦٧٦	٢٥٠٠٠	٢٣٧٥٠
جزر	١٢٠٠٠	٨٧٥٠	٩٧٥٠	٩٢٨٦
بطيخ	٣٤٣٦٥	١٢٧٢٧	١٢٨١٨	١٢٣٦٨
شمام	٣٢٧٥٦	١٦٥٠٠	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠
عنب	٣٣٤٧٣	١٢٧٢٧	١٢٩٥٥	١٢٧٦٦

المصدر: كتاب الانتاج السنوى ١٩٨١، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة.

ملحق ٦- انتاج بعض المحاصيل في المملكة العربية السعودية لسنين مختارة

(الف طن)

	١٩٦٩-٧١	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
جملة الحبوب	٤٢٩	٢٨٣	٢٨٥	٢٨٥
قمح	١٠١	١٥٠	١٥٠	١٥٠
أرز	٢	٣	٣	٣
شعير	١٣	١٦	١٦	١٦
ذرة شامية	٤	٤	٤	٤
دخن	١٢٥	١٠	١٢	١٢
ذرة رفيعة	١٨٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠
جذور ودرنيات (جملة)	١	٥	٥	٥
بطاطس	١	٥	٥	٥
جملة البقوليات	٣	٧	٧	٧
سمسم	٢	١	١	١
ملفوف	١	١	١	١
طماطم	٩٣	١٦٧	١٧٠	١٧٠
قرعيات (جملة)	١٦	٣٤	٣٤	٣٤
خيار	-	٧	٧	٧
باذنجان	٢٣	٢١	٢٢	٢٢
بصل جاف	١٧	٩٥	٩٥	٩٥
جزر	١	٤	٤	٤
بطيخ	٥٠٥	١٤٠	١٤١	١٤١
شمام	٩	١٧	١٧	١٧
عنب	٢٤	٥٦	٥٧	٦٠

المصدر: كتاب الانتاج السنوى ١٩٨١، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة.

ملحق ٧— الطلب التقديري على اصناف مختارة من المواد الغذائيـــة
١٣٩٥ — ١٤١٠ هـ (١٩٧٥ — ١٩٩٠م)

(بالاطنان المترية) (١)

اصنـاف الاطعمة	١٣٩٥ ١٩٧٥	١٤٠٠ ١٩٨٠	١٤٠٥ ١٩٨٥	١٤١٠ ١٩٩٠
الخبز	١ ٣٦٢	١ ٨٥٨	٢ ٦٦٩	٤ ٤٥١
الدقيق	٤٢١ ٢٦٤	٤٩٠ ٥٢٧	٤٥٧ ٥٤٨	٢٥٨ ٨٠٤
الارز	١٦٠ ٥٢٦	١٨٤ ٩٧٨	١٦٨ ١٥٥	١٢٥ ٩٢٧
المعكرونة	٣ ٠٤٣	٣ ٩٥٣	٤ ٩٨٢	٦ ٦٣٣
البسكويت	٨ ٨٢٥	١١ ٣٨٢	١٤ ٠٦٣	١٨ ١٠٠
اللحوم (طازجة)	٦٧ ٨٥٢	٩٠ ٥٩٣	١٢٢ ٧٩٢	١٨٥ ٤٦٢
السمك (طازج)	١٦ ٩١٥	٢٢ ٤٢١	٢٩ ٨٠٦	٤٣ ٥٤٢
الدجاج	٦٢ ٣٢٦	٩٠ ٧٢٠	١٥٤ ٤٤٤	٢٤٣ ٧٥١
اللحوم (المعفوظة)	١ ٢٧٧	١ ٦٣٥	١ ٩٨١	٢ ٤٦٤
السمك (المعفوظ)	٥ ٠٥	٦ ٥٢٢	٨ ٠٥٩	٠ ٣٧٢
البيض	١٦ ٦٧٠	٢٤ ٤٣٨	٤٢ ٣٨٦	٩٧ ٣٣٩
اللبن — طازج	٢٥ ٦٠٠	٣٣ ٠١٧	٥٠ ١٤٥	٥٢ ٥٠٥
اللبن (مجفف)	٢٤ ٧٧١	٣٢ ١٨٢	٤٠ ٥٥١	٥٣ ٩٩٦
الجبن	١٢ ٤٧٤	١٦ ٥٩٤	٢٢ ٢٧٦	٣٣ ٠٨٩
الزبد /السمن	١١ ٦٠١	١٥ ٠٧٢	١٨ ٩٩١	٢٥ ٢٨٨
الفول /الحمص	٦ ٦١٩	٨ ٥٦٨	١٠ ٦٩١	١٣ ٩٩٦
الخضروات (طازجة)	٤٤٦ ٤٥٤	٦٢٢ ٥٠٢	٩٤٦ ٦٠٥	١ ٧٤٠ ٥٧٢
الخضروات (معفوظة)	١٧ ٧٧٥	٢١ ٩٣٧	٢٤ ٠٦٦	٢٥ ١٦١
البطيخ /التمور	٥٣١ ٥٣٨	٦٢٦ ٣٢٦	٦٠٥ ٥٢٦	٥٠٦ ٢١٩

(يتبع)

ملحق ٧ (تابع)

(بالاطنان المترية)

أصناف الأطعمة	١٣٩٥ ١٩٧٥	١٤٠٠ ١٩٨٠	١٤٠٥ ١٩٨٥	١٤١٠ ١٩٩٠
الفواكه (طازجة)	٢٢٣ ٨٤٣	٣٠٤ ٣٢٧	٤٣٢ ٨٥٧	٧١٠ ١٤٣
الفواكه (محفوظة)	٤ ٦٢٥	٥ ٩٢٢	٧ ١٧٤	٨ ٩٢٣
الشاى	٧ ٧٧١	٩ ١٥٧	٨ ٨٥٣	٧ ٤٠١
البن	٦ ٩١٨	٨ ٠٤٦	٧ ٥٠٥	٥ ٨٨٥
المرطبات	١٢ ٨٥٣	١٩ ٠٤٥	٣٣ ٩٦٣	٨١ ٧٢١
مشروبات الفواكه	٥٢ ٢٥٨	٦٨ ٦٤٠	٨٩ ٠٦١	١٢٤ ٧٥٦
الهيل	١ ٥٨٩	١ ٧٩٧	١ ٥٥١	١ ٠٥٨
السكر	٨١ ٨٢٠	٩٨ ٠٣٦	٩٩ ٢٢١	٨٩ ٩٨٠
السجائر	٨ ٤٨١	١١ ٩٣٢	١٨ ٥٨٠	٢٥ ٥٦٦
الزيوت/الدهون	٢٩ ٩٩٣	٢٦ ٦٠٩	٣٨ ٩٧٠	٢٨ ٦٤٠
الحساء	٦٥٣	٨٢٧	٩٧٣	١ ١٤٩
غذاء الاطفال	١ ٨٠٧	٢ ٣١٨	٢ ٨٢٢	٣ ٥٤٠
المكسرات	٦ ٧٢٨	٨ ٨٦٩	١١ ٦٢١	١٦ ٥٥٤
المربى/العسل	٢ ٧٩٤	٣ ٦٢٣	٤ ٥٤٣	٥ ٩٩٩
الحلويات	٢ ٢٨٢	٢ ٩٥٤	٣ ٦٨٦	٤ ٨٢٥
التوابل/المخللات	٩ ٧٥٦	١٢ ٥٦٠	١٥ ٤٤٢	١٩ ٧٠٦
أصناف متنوعة	٣ ٤١٨	٤ ٢٤٢	٤ ٧٢٤	٥ ٠٧٠
فطائر	١ ١٠٧	١ ٤٩١	٢ ٠٧١	٢ ٢٦٠

المصدر: خطة التنمية الثالثة ١٩٨٠ - ١٩٨٥، الخطة التشغيلية، وزارة الزراعة والمياه.

(١) الكميات الموضحة لا تشمل النسب المقدرة للخسائر والفاقد الذى يصاحب عملية التوزيع.

UNESCWA LIBRARY
20012736